العرب
الخميس 2021/09/30
السنة 44 العدد 12195

عقود مشبوهة وتهديدات ونفوذ سياسي: الظلام تذكير بحال الكهرباء في العراق

المحاصصة تتحكم في مصير العراقيين من بوابة الكهرباء

معضلة مزمنة تستنزف صبر العراقيين

يعد قطاع الكهرباء، بما يشوبه من مشكلات مزمنة لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة حلها، أحد أبرز أوجه استشراء الفساد المتحكم في السلع الخدمية الضرورية ودليلا على هشاشة الدولة العاجزة عن مواجهة اللوبيات السياسية والاقتصادية التي تنهب ثروات العراق وتتقاسمها فيما بينها كما تتقاسم الطوائف الحكم.

بغداد – تعتبر الكهرباء في العراق رمزا قويا للفساد المستشري والمتجذر في نظام تقاسم السلطة الطائفي الذي يسمح للنخب السياسية باستخدام شبكات المحسوبية لتوطيد نفوذها. وبمجرد فرز النتائج بعد كل دورة انتخابية، يتنافس السياسيون على التعيينات في سلسلة من المفاوضات بناءً على عدد المقاعد التي تم الفوز بها، وتصبح الحقائب الوزارية ومؤسسات الدولة مقسمة فيما بينهم.

وفي ضاحية مدينة الصدر ببغداد تظهر ملصقات الحملة الانتخابية اللامعة بجانب غابات الأسلاك الكهربائية المتدلية التي تبطن الزقاق المؤدي إلى منزل أبوعمار.

> 81 مليار دولار أنفِقت على قطاع الكهرباء منذ 2005، لكن الانقطاعات لا تزال شائعة

لكن تفكيره بعيد كل البعد عن الانتخابات الفيدرالية العراقية المقررة في العاشر من أكتوبر؛ فلا تكاد مدفوعات الرعاية الاجتماعية المقدمة للجندي المتقاعد البالغ من العمر 56 عاما تغطي كلفة الغذاء والدواء، ناهيك عن كلفة الكهرباء. ولا يستطيع أبوعمار شراء مولّد كهربائي ويعاني بسبب الانقطاعات المزمنة التي تطرأ على الشبكة الوطنية.

وعندما تنطفئ الأنوار لا يكون لديه خيار سوى سرقة الكهرباء من مولّد الجيران.

ويقول هذا الجندي العراقي المتقاعد في تقرير لوكالة أسوشيتد برس أعدته سامية كلاب إنه لا يتمتع بالعلاقات السياسية التي تخوّل له الحصول على الكهرباء.

وحسب وجهة نظره "في هذا البلد إذا لم تكن لديك هذه العلاقات سيكون وضعك مثل وضعنا".

وفي وزارة الكهرباء مكّن نظام المدفوعات السرية النخب السياسية من سحب أموال الدولة من الشركات المتعاقد معها لتحسين تقديم الخدمات.

ويعتبر العشرات من المسؤولين السابقين والحاليين في الوزارة ومقاولي الشركات أن الشراكات الضمنية تم تأمينها من خلال التخويف والمنفعة المتبادلة بين المعينين السياسيين في الوزارات والأحزاب السياسية والشركات، مما يضمن أن تنتهي نسبٌ مئوية من هذه الأموال في خزائن الأحزاب. وتحدث جميعهم بشرط عدم الكشف عن هوياتهم لأنهم يخشون انتقام الجماعات السياسية.

وقال المتحدث باسم الوزارة أحمد موسى "يحدث الفساد كفعل فردي أو لمصلحة سياسية... في كل مكان في العراق، وليس في وزارة الكهرباء فقط".

وفي هذه الأثناء يشعر العراقيون بالغضب لأن توفّر الكهرباء على مدار 24 ساعة في اليوم أصبح حلما بعيد المنال في العراق البلد الرئيسي المنتِج للنفط الذي يمتلك موارد طاقة وفيرة. وتواجه الأحياء في جميع أنحاء البلاد انقطاعات يومية تصل إلى 14 ساعة خلال ذروة الصيف في المقاطعات الجنوبية الفقيرة، حيث يمكن أن تصل درجات الحرارة إلى 52 درجة مئوية.

وتحير هذه الأوضاع خبراء الطاقة حيث يتساءل محلل وكالة الطاقة الدولية علي الصفار "الحلول التقنية واضحة، ولا تُعتمد. على المرء أن يسأل لماذا؟".

عقود الظل

تلقى رجل أعمال عراقي اتصالا هاتفيا من ممثل اللجنة الاقتصادية للتيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر الذي حصل حزبه على أكبر عدد من المقاعد في انتخابات 2018، في يونيو.

أراد عباس الكوفي أن يراه. وكان قد تم إبلاغه بأن رجل الأعمال التقى بمسؤولين في وزارة الكهرباء لمناقشة مشروع بالملايين من الدولارات لزيادة تحصيل رسوم التعرفة الضعيفة: الفواتير المستحقة للحكومة على المستهلكين، والتي نادرا ما يتم دفعها في العراق.

وفي مكتب الكوفي صدرت لرجل الأعمال تعليمات تقضي بتسليم 15 في المئة من الأرباح نقدا، بمجرد توقيع الصفقة ودفع الوزارة الفواتير.

ويتذكر رجل الأعمال أن الكوفي (الذي يتمتع بنفوذ لا يوصف تعززه ذراع الميليشيا القوية للتيار الصدري) قال له "إن وزارة الكهرباء ملك لي ولحزبي، ولا يمكنني فعل أي شيء دون موافقته".

وأضاف "إنهم ليسوا خجولين. يقولون لك: إذا لم تتبعنا، فسوف نؤذيك".

ويعدّ الكوفي –الذي كان ذات يوم شخصية بارزة في الميليشيا التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية– أحدث مثال لممثلي الحزب الاقتصاديين الذين لديهم شركات مسلحة قوية.

ومن خلال التنسيق بين الموالين للوزارة ومسؤولي الشركات والمشرعين، يتم تعيين ممثلين مثل الكوفي لضمان الموافقة على عقود معينة، ثم اختيار مقاول لتنفيذها وتسليم القطع إلى الحزب، وفقا لمسؤولين في ست شركات معنية بهذه العملية منذ 2018.

وورد اسم الكوفي في وسائل الإعلام المحلية في يوليو عندما اتهمته رسالة –يُزعم أنها صادرة عن وزير الكهرباء السابق ماجد حنتوش– بتقويض عمل الوزارة، ونفى حنتوش الذي استقال فيما بعد كتابتها.

وقال نصار الربيعي، رئيس الجناح السياسي للتيار الصدري، إن حزبه حصل على وزارة الكهرباء لأنه فاز بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية في انتخابات 2018. وتعتبر الوزارة –بميزانيتها العالية– من بين أكثر الوزارات طلبا. وأكد أن الكوفي شخصية صدرية، لكنه نفى المزاعم الموجهة إليه أو ضد الحركة، قائلا إنها ترقى إلى "الافتراء".

وأضاف الربيعي أنه في حالة وجود وثائق تثبت تواطؤ المسؤولين الصدريين فإنه سيحرص شخصيا على مقاضاتهم في محكمة قانونية. ولا يوجد مثل هذا الدليل الورقي.

وقال المقاولون إن الترهيب هو إجراء تشغيل قياسي في وزارة الكهرباء. وقال مسؤول من شركة كبرى متعددة الجنسيات إنه أُمِر بالتعاقد مع شركة محلية حصريا حيث يتم التفاوض مع الحكومة على حزمة من الصفقات بقيمة مليارات.

ويتم إصدار فاتورة تتضمن مواد أكثر كلفة مما تم شراؤها بها في بعض الأحيان، وذلك من أجل تأمين الأموال للمكافأة. وقدّر أحد المسؤولين أن الخسائر تعد بالمليارات في هذه المخططات منذ 2003، لكن الأرقام الدقيقة غير متوفرة.

ويتلقى المسؤولون الذين يتساءلون عن سبب تضخم أسعار العقود تحذيرات، بمن في ذلك أحد الذين اعترضوا على إنشاء محطة كهرباء في محافظة صلاح الدين الشمالية، والتي تجاوزت قيمتها 600 مليون دولار. وأكد تلقي مكالمة عندما اتضح أنه لن يوقع على الصفقة. وقيل له "كن حذرا".

حل المعادلات

واجه كل وزير للكهرباء –منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في 2003 والذي أطاح بصدام حسين– هذه المعادلة الرهيبة: يجب أن يكون العراق قادرا على إنتاج أكثر من 30 ألف ميغاواط من الطاقة، وهو ما يكفي لتلبية الطلب المحلي، لكن نصفها لا يصل إلى المستهلكين.

وتبقى البنية التحتية السيئة والوقود غير المناسب والسرقة من العوامل المسؤولة عن 40 – 60 في المئة من الخسائر، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم. وفي الجنوب الأكثر فقرا أدت الحرارة والتوسع الحضري والمساكن غير القانونية إلى زيادة الضغط على شبكة الكهرباء المتقادمة.

كما أن تحصيل الإيرادات سيء للغاية والإعانات المالية هائلة مع تحصيل الوزارة أقل من 10 في المئة مما يجب أن تتلقاه من الفواتير. وأفادت لجنة برلمانية في ديسمبر بأن 81 مليار دولار أنفِقت على قطاع الكهرباء منذ 2005، لكن الانقطاعات لا تزال شائعة.

ويرجع ذلك جزئيا إلى مسؤولي الخدمة المدنية المعينين سياسيا، وخاصة المديرين العامين للإدارات الرئيسية، الذين يتمتعون بأكبر قدر من النفوذ في الوزارة وبصلاحية تسهيل الاحتيال في العقود، وفقا لستة مسؤولين سابقين وحاليين. وتضمنت المفاوضات بعد انتخابات 2018 ما لا يقل عن 500 من هذه المنشورات. وحصل التيار الصدري على أكثر من 200.

إن المستقبل قاتم؛ فمن المقرر أن يتضاعف الطلب بحلول عام 2030، مع نمو عدد سكان العراق بمقدار مليون نسمة سنويا. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن العراق فقد –من خلال عدم تطوير قطاع الكهرباء– 120 مليار دولار بين 2014 و2020 في الوظائف والنمو الصناعي بسبب الطلب غير المستوفى.

وعود انتخابية

يستيقظ عدي إبراهيم علي لإجراء إصلاحات عاجلة في حي الزبير بالبصرة؛ حيث يعاني أطفال أهالي المنطقة من الحر الخانق الذي أقض مضاجعهم. ولا يمكنه تجاهلهم.

وفي صيف 2018 أدى ضعف خدمة الكهرباء إلى اندلاع احتجاجات في البصرة خلفت 15 قتيلا على الأقل. وبعد ذلك بعام شلت الاحتجاجات الجماهيرية بغداد وجنوب العراق، حيث شجب عشرات الآلاف من المواطنين الفساد المستشري الذي ابتلي بتقديم الخدمات.

ويضع المرشحون المستقلون من حركة الاحتجاج في البصرة الكهرباء على رأس أولوياتهم استعدادا للانتخابات. وتقل فترات انقطاع التيار الكهربائي مع انخفاض درجات الحرارة في سبتمبر. وحرص المسؤولون العراقيون على تحسين التوزيع لتجنب الاحتجاجات قبل الانتخابات أيضا.

كيف ستتعامل إسرائيل مع الموقف الأميركي من الملف النووي الإيراني

تل أبيب – يتعارض الموقف الإسرائيلي السياسي مع العسكري في ما يتعلّق بالموقف الأميركي حيال الملف النووي الإيراني، لكنّ المستوى العسكري الإسرائيلي لا يرى غضاضة في الحل السياسي، طالما أنه يضمن وقف المشروعين النووي والصاروخي الإيراني، مع وقف نشاط طهران في المنطقة.

وأجرت واشنطن خلال الأشهر الماضية مفاوضات مع طهران لاستئناف العمل بالاتفاق النووي وتحسينه، مع الأخذ بالتهديدات التي يمثلها النظام الإيراني عبر صواريخه الباليستية والتدخلات المستمرة في شؤون دول المنطقة عبر دعم الميليشيات.

ويعارض المستوى السياسي في إسرائيل عودة الولايات المتحدة إلى المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، غير أن الحكومة الحالية خلافا لسابقتها تفضل إبداء مواقفها دون ضجيج.

وينظر رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت إلى الملف الإيراني على أنه التهديد الأول في منطقة الشرق الأوسط، على خلفية تهديدات طهران المستمرة وانتشار ميليشياتها في عدد من الدول.

وفي حين أن بينيت تجنب في تصريحاته أي إشارة للقبول بعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق مع إيران، فإن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس اعتبر أن بإمكان إسرائيل التعايش مع مثل هكذا اتفاق ولكن بشروط.

ففي إشارة إلى جهود الرئيس بايدن، قال غانتس لمجلة "فورين بوليسي" منتصف الشهر الجاري "النهج الأميركي الحالي متمثل في إعادة البرنامج النووي الإيراني إلى صندوق، سأقبل بذلك".

ولكنه استدرك بأنه يريد أن تكون لدى الولايات المتحدة "خطة ب" قابلة للتطبيق تتضمن عقوبات اقتصادية ودبلوماسية كاملة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين، عارضا "الخطة ج" الخاصة بإسرائيل التي تتضمن التحرك عسكريا لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية.

وأوضح أن الجيش الإسرائيلي يعد وسائل عسكرية لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية، إذا وصلت إلى ذلك الحد.

ولم يعقب بينيت على هذه التصريحات بشكل علني، لكن اليمين الإسرائيلي رأى في تصريحات غانتس استسلاما لإيران.

وكتب المحلل أمنون لورد في صحيفة "إسرائيل اليوم" المؤيدة لزعيم المعارضة نتنياهو "تصريح غانتس بأن إسرائيل يمكن أن تتعايش مع اتفاق نووي جديد، يشير إلى أن الحكومة تنازلت عن سياسة مستقلة على الجبهة النووية الإيرانية".

وتابع "يقوم غانتس وبينيت بشكل أساسي بإبلاغ الأميركيين والعالم بأسره بأن إسرائيل تعود إلى موقف الاعتماد على الولايات المتحدة، حتى بعد الفشل الذريع في أفغانستان وبعد أن أوضح الرئيس الأميركي بايدن أنه ليس على استعداد للقيام بأي عمل ضد إيران".

ويرى محمد مجادلة الخبير في الشؤون الإسرائيلية والمحلل في القناة الإسرائيلية "12" (خاصة)، أن غانتس إنما عبر بتصريحه عن مواقف الجيش الإسرائيلي.

ويقول إن «هذا هو الأقرب للمستوى العسكري والأمني، وليس المستوى السياسي الذي من غير الممكن أن يدلي بمثل هذه التصريحات بشكل علني، لأنه سيتعرض لانتقادات من قبل نتنياهو واليمين الذي يعتبر أن الاتفاق الدولي مع إيران خطأ استراتيجي سيضر بإسرائيل".

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو قد وجّه انتقادات إلى بينيت حول تعامله مع الملف الإيراني. وكتب في تغريدة على تويتر الخميس "هوس بينيت بالتمييز بين نفسه وبيني بأي شكل من الأشكال، يُكلف دولة إسرائيل غاليا في الصراع ضد كورونا، والنضال ضد النووي الإيراني".

وأضاف "يجب على بينيت قراءة هذه الخطابات بعناية وتعلم كيفية جذب انتباه العالم وتعبئته لصالح دولة إسرائيل".

وجاءت انتقادات نتنياهو بعد نحو أسبوع من إطلاق بينيت تصريحات رأى فيها نتنياهو "هجوما سخيفا على خطاباته العديدة الناجحة، في الأمم المتحدة".

وفي اجتماع للحكومة في الثاني عشر من سبتمبر الجاري اعتبر بينيت أن البرنامج النووي الإيراني يشهد أكثر مراحله تقدما و"هذه هي الورثة التي تركتها الحكومة السابقة لهذه الحكومة، لكن هذه هي ولايتنا الآن فنحن ملتزمون وسنتعامل مع هذا البرنامج".

ويرى مجادلة أن نتنياهو يتجنب توجيه انتقادات حادة إلى غانتس، لأنه يرى فيه حليفا مستقبليا محتملا، كما أن لدى غانتس سهولة أكبر للإدلاء بمثل هذه التصريحات لأنه يعرف أن نتنياهو بحاجته في حال تشكيله حكومة مستقبلا، ولن يبالغ في انتقاده وغانتس أيضا وزير الأمن، وعادة ما تكون تصريحات وزير الأمن أقرب إلى المستوى العسكري منها إلى المستوى السياسي.

أمنون لورد

الحكومة تنازلت عن سياسة مستقلة على الجبهة النووية الإيرانية

عاموس هارئيل

إسرائيل تسلّم بالسياسة الأميركية في الملف النووي تدريجيا

ولا يرى مجادلة أن تصريحات غانتس تمثل المستوى السياسي، ففي داخل الحكومة هناك خلافات حول الموضوع "فالجناح الذي يؤيد عقد اتفاق مع إيران هو جناح وزراء الخارجية يائير لابيد، والدفاع غانتس، والصحة نيسان هوروفيتش، والنقل ميراف ميخائيلي، بمعنى تيار المركز".

وفي المقابل هناك الجناح الذي يرفض أي اتفاق مع إيران يضم رئيس الوزراء بينيت ووزيري العدل جدعون ساعر، والمالية أفيغدور ليبرمان، على حدّ قول غانتس.

ومع ذلك، فقد أشار إلى أن "هناك اتفاقا بين بينيت وبايدن يقضي بأن تقول إسرائيل موقفها بشأن الاتفاق مع إيران في الغرف المغلقة وليس في وسائل الإعلام".

وهذا يعني، وفق مجادلة، ألا تقوم الحكومة الحالية بما قام به نتنياهو الذي شن حملة عالمية وداخل الولايات المتحدة ضد الاتفاق مع إيران عام 2015، لأن ذلك يزعزع العلاقة بين الديمقراطيين والجمهوريين وبين الديمقراطيين أنفسهم.

ويقول المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عاموس هارئيل إن السياسة الأميركية تثير الإحباط، لكن الجانب الإسرائيلي يُسلّم بها بالتدريج.

المواقف المعارضة في الاجتماعات المغلقة